هانسن: خام النفط عند أعلى مستوياته في أربعة أشهر.. والمعادن تشهد أسبوعاً سيئاً

أكد أولي سلوث هانسن رئيس استراتيجية السلع في ساكسو بنك في تقريره الأخير استمرار الانتعاش الذي يشهده النفط الخام والمنتجات المرتبطة به مما ساعد على موازنة الخسائر الأسبوعية في المعادن الصناعية والثمينة تاركاً مؤشر بلومبيرج للسلع ثابتاً خلال الأسبوع.

ساعدت البيانات الإقتصادية دون التوقعات حول العالم على فرض نغمة سلبية للمعادن الثمينة خصوصاً النحاس والألمنيوم. بينما ساعد ارتفاع المخاطر الجيوسياسية على تحويل التركيز من تخمة النفط الحالية وبالتالي تقديم الدعم إلى النفط الخام.

خيمت علاقة السلع مع تحركات الدولار على التوقعات المستقبلية على المدى القريب. وبعد انتعاشه المبهر منذ يونيو الماضي، استمر الدولار في استقراره ضمن مجال محدد، خصوصا مقابل اليورو حيث يستمر المجال من 1.05 إلى 1.10 في التحسن.

يجد المتداولون والمستثمرون الذي يملكون موقفا طويلا شديد الامتداد في الدولار صعوبة بالغة في تحديد الموضوع الذي يجب التركيز عليه. هل ان احتمال ضعف الدولار المرتبط بالبيانات الاقتصادية الأمريكية الضعيفة، أم ان التيسير الكمي السلبي لليورو في أوروبا قد أدى إلى هبوط معدلات الفائدة إلى رقم قياسي؟

الذهب يبحث عن اتجاهه

استطاعت الأخبار المتضاربة التي نشهدها في هذه الأونة إبقاء الذهب حبيس المجال عند 1.148-1.209 دولار للأونصة خلال الشهر الماضي. مع استمرار البيانات الاقتصادية الأمريكية في فرض مفاجأة غير سارة مما خيم على النظرة المستقبلية بالنظر إلى التوقيت الذي ستقوم فيه اللجنة المالية الفيدرالية الأمريكية المفتوحة بضرب أدنى مستوى للمعدلات.

وفي نفس الوقت، تراجع الخطر المرتبط باليونان بطريقة أو بأخرى والذي ترك رفقة الدولار، الذي ما يزال حبيس المجال، المتداولين والمستثمرين حائرين حول موقفهم الحالي.

حدثت طبيعة انحياس الذهب في مجال معين خلال فترة من الإجراءات الهامشية في الدولار وبالتالي من الممكن أن يساعد اختراق محتمل لذلك المجال المعدن الأصفر على إيجاد التوجه الذي يحتاجه في هذه الفترة.

يعد فشله في الاستجابة لصالح الأخبار الداعمة للذهب خلال الأسبوع الماضي، يقبع حاليا خطر متزايد بأن حركة الذهب القادمة ستكون بالاتجاه الهبوطي. تركت الأخبار حول إعراب وزراء المال في منطقة اليورو من استيائهم من وزير المالية اليوناني في اجتماع عقد يوم الجمعة الباب مفتوحا على مصراعيه لإحراز تقدم في مفاوضات الديون التي تتعلق بقشة. يحمل أي تدهور في المفاوضات خطر تضرر اليورو من خلال موازنة تدفقات الملاذ الآمن المحتملة بالذهب. وعلى ذلك الأساس، فإن أفضل طريقة للتعبير عن نظرة متفائلة بشأن الذهب فيما يتعلق بالمخاوف التي تكتنف الوضع اليوناني من خلال الذهب مقابل اليورو.

الوضع الجيوسياسي يتغلب على تخمة العرض

شهد النفط الخام أسبوعاً قوياً آخر مع وصول أرباح خام غرب تكساس الوسيط إلى ما يقارب 40% منذ مستويات مارس المنخفضة مع بدء المخاوف الجيوسياسية المرتبطة بالعلميات العسكرية السعودية في اليمن في إضافة علاوة المخاطرة إلى سعر النفط.

أعطت هذه التطورات رفقة المؤشرات المستمرة ببطء انتاج النفط الأمريكي في الانحسار زخما كافيا للسوق للارتفاع خلال الشهر الماضي.

عادت صناديق التحوط إبان إيمان المشترين برؤية نقطة منخفضة في أسعار النفط وبالتالي خفضت التركيز على زيادة الطلب المستمرة مع ارتفاع النظرة المستقبلية بخصوص الطلب.

حسبما يبين الرسم البياني أدناه، شكلت صناديق التحوط ومدراء المال مشترين مستمرين لخام برنت منذ سبتمبر الماضي بينما كان الارتفاع في مشتريات خام غرب تكساس الوسيط خلال الشهر الماضي في معظم الأحيان.

وصلت المواقف الطويلة في خام برنت إلى رقم قياسي جديد عند 264 مليون برميل بينما لا يزال خام غرب تكساس الوسيط يعاني نسبيا وسط المخزونات المرتفعة التي وصلت إلى 232 مليون برميل مقتربة بذلك من متوسط خمس سنوات.

في الوقت الذي كان فيه المضاربون مشغولين بشراء الواجهة الأمامية من منحنى العقود المستقبلية، هرع منتجو النفط والأطراف الأخرى في السوق الفعلي إلى تثبيت الأسعار من خلال بيع النفط الخام بعقود مستقبلية. حيث يمتلكون حاليا مواقف قصيرة قياسية في خام برنت لأكثر من 500 مليون برميل بزيادة قدرها 80 مليون برميل خلال الشهر الماضي.

ظهرت نتائج هذه القوى المعارضة في خام برنت بالإضافة إلى خام غرب تكساس الوسيط، مع استواء المنحنيات المستقبلية. إن هذه النتائج مثيرة للاهتمام بشكل خاص في الولايات المتحدة تزامنا مع ارتفاع خام غرب تكساس الوسيط مما قد يؤدي إلى انخفاض دون المتوقع في انتاج النفط الصخري مع رؤية بعض المنتجين وصول السعر تقريبا إلى مستويات يمكن فيها الحفاظ على التحوط وبالتالي الإنتاج أو ربما زيادتهما.

مستثمرو الصناديق المتداولة في البورصة

في الوقت الذي عادت فيه صناديق التحوط إلى النفط الخام، شهدنا المستثمرين يستخدمون الصناديق المتداولة في البورصة التي بدأت في الخروج. شهد قطاع الطاقة تدفقا بقيمة 6 مليار دولار في الصناديق المتداولة في البورصة في الولايات المتحدة إلى شهر مضى ولكن ومنذ ذلك الوقت تم سحب 1.4 مليار دولار منها.

فرض التأجيل، لا سيما في خام غرب تكساس الوسيط، بعض الرياح العكسية بالنسبة لمستثمري الصناديق المتداولة في البورصة مع وقاية مزودي الصناديق المتداولة في البورصة انفسهم من خلال العقود المستقبلية. تمخض عن التموج الشهري من العقود المستقبلية ذات الأسعار المنخفضة في أول الشهر إلى العقود الأجلة ذات الأسعار المرتفعة تحصيل عائد أقل مقارنة بالأداء المتوقع عندما تتم معاينة الطريقة التي تحرك بها خام غرب تكساس الوسيط.

يقبع سعر خام غرب تكساس الوسيط أعلى بنسبة 8% لغاية هذا الوقت من السنة بينما يظهر أكبر صندوق متداول في البورصة، صندوق النفط الأمريكي، خسارة بنسبة 2.5%. ومع الاتجاه محدودية الصعودي من هذه النقطة، ربما تكون التكلفة الشهرية بنسبة 2.5% لامتلاك موقف طويل في خام غرب تكساس الوسيط- الفجوة بين العقود المستقبلية لشهري يونيو ويوليو-مقنعة لبعض المستثمرين للحصول على أي ربح يستطيعون الحصول عليه. حظي صندوق آخر متداول في البورصة، فيلوسيتي شيرز تريبل لونج (UWTI) بفترة أسوأ وهو الآن منخفض بنسبة 30% في مثل هذا الوقت من السنة وكنتيجة لذلك شهد هذا الصندوق لوحده أكثر من سحبا بقيمة 500 مليون دولار في الشهر الماضي.

النظرة المستقبلية على المدى القصير

مع إيجاد الزخم الإيجابي الحالي للدعم من إضافة علاوة مخاطرة الاحداث الجيوسياسية، حظي البائعون بنجاح محدود لعدة أسابيع. وطالما بقي خام غرب تكساس الوسيط فوق 54 دولار للبرميل وخام برنت فوق 60 دولار للبرميل، تبقى احتمالية الحصول على المزيد من الأرباح بالاتجاه الصعودي سليمة.

وعلى الرغم من ذلك، لا نزال مشككين حول قدرة السوق على المضي قدما في هذه المرحلة خاصة مع استمرار منحنى العقود المستقبلية في التعبير عن سوق ذي عرض فائض.

أولي هانسن

■ مستثمرو الصناديق المتداولة في البورصة يقللون المواقف الطويلة جراء استنزاف فخ التأجيل للأرباح

تقرير: الهبوط السلس للاقتصاد الصيني يصب في مصلحة الخليج

قال التقرير الأسبوعي الصادر عن شركة آسيا كابيتال الاستثمارية إن السلطات الصينية تعمل جاهدة من أجل السيطرة على تباطؤ نمو اقتصاد البلاد. ففي الأسبوع الماضي، اعلن بنك الشعب الصيني انه قد يخفض كمية الأموال النقدية التي يجب أن تحافظ عليها البنوك كاحتياطي، أي معدل متطلبات الاحتياطي، بحدود 100 نقطة أساس. ويصل معدل متطلبات الاحتياطي حاليا إلى 18.5% بالنسبة للبنوك الكبيرة، و16.5% للبنوك الصغيرة، و15% لبنوك الريف، بعد التخفيض الأخير. وهو الأكبر من الأزمة المالية العالمية. الثاني لهذا العام، إذ انخفض المعدل في جميع البنوك بمعدل 50 نقطة أساس في فبراير. بالمقابل، خفض بنك الشعب الصيني نسبة الفائدة الرئيسية مرتين في غضون الأشهر الستة الماضية. وتقوم مقام المرجع بالنسبة للبنوك من أجل الاقتراض من البنك المركزي. وحتى نهاية نوفمبر الماضي، كان موقف السياسة النقدية للصين حياديا نسبيا لمدة تزيد عن عامين. لكن البيئة الاقتصادية العالمي تدهورت، ومن المتوقع أن يواصل بنك الشعب الصيني هذا العام ضخ المال في النظام المالي لضمان حصول التباطؤ بسلاسة.

وأضاف التقرير أن الاقتصاد الصيني سجل أدنى معدلات نموه منذ 2009. ففي الربع الأول من هذا العام، تباطأ الناتج المحلي الإجمالي إلى 7% على الأساس السنوي من أصل 7.3% المسجلة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2014. وفي عام 2011 فقط، بلغ النمو السنوي 9.5%. ويعود السبب الجوهري في هذا التباطؤ إلى جانب الاستثمار. إذ انخفضت مساهمة هذا القطاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 17.4%، مقارنة مع المعدل الوسطي التاريخي البالغ 36.3% في الربع ذاته ما بين عامي 2010 و2014. أما الحملة على الإقراض المسجل خارج الميزانية العمومية التي قيدت الشروط المالية ورفعت التكاليف التمويلية على الشركات، بالإضافة إلى تدهور قطاع السكن، فكان لهما تأثير سلبي ملحوظ على الاستثمارات في البلاد. هذا الانخفاض الذي شهده الاستثمار لم يتأثر من قوى السوق كليا، فالصين تهدف إلى أن تصبح اقتصادا قائما على الاستهلاك. وتظهر البيانات الأخيرة المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي أن مساهمة الاستهلاك إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بقيت قوية نسبيا عند 64.1%، مقارنة مع المعدل الوسطي في ربعها الأول حين بلغت 66.6% بين عامي 2010 و2014.

من جانبها، أفرزت مساعي ضخ السيولة في الربع الأول نتائج مختلفة في القطاع المالي. فمن جهة، كانت السيولة بين البنوك (الإنتربنك) بوضع جيد، واستقرت عند حوالي 3%. بينما في الجانب الآخر، انخفض إجمالي تمويل المشاريع الاجتماعية في الاقتصاد، بما فيها القروض بالريمينبي، بنسبة 18.3% على الأساس السنوي، ليبلغ متوسط نموها 5.6% في خمس سنوات. وعزا التقرير بعض أسباب ذلك إلى السياسة الحكومية للتحكم بالتمويل الخارج عن الميزانية العمومية، مثل القروض التي تعتمد على السمعة، التي هبطت بنسبة تزيد عن 50% على الأساس السنوي في الربع الأخير مقارنة مع متوسط معدل نموها البالغ 40% في السنوات الخمس الماضية. أما النمو الائتماني فيقول التقرير انه كان قويا خلال تلك الفترة، إذ ارتفع الإقراض الرسمي بالريمينبي بنسبة 19.7% سنويا، أي أعلى من المعدل الوسطي لخمس سنوات البالغ 7%. ونجح بنك الشعب الصيني في تحفيز النمو الائتماني عبر القطاع الرسمي، بينما حافظ على مستوى الإقراض غير الرسمي. ففي أبريل، مع تزايد توقعات تخفيض بنك الشعب الصيني لنسبة الفائدة، هبط معدل الإنتربنك بشكل ملحوظ إلى 2%، وهو المستوى الأدنى في غضون 12 شهراً. كما خفف البنك الشروط المالية بشكل كبير في الأشهر القليلة الماضية، مما يشير إلى نمو ائتماني أكبر وطلب محلي في الربع المقبل.

إلى هذا، ترى شركة آسيا كابيتال الاستثمارية في تقريرها أن تخفيف السياسة النقدية سيعزز من النمو في المدى القصير. في غضون ذلك، ستواصل الصين تدريجيا تطبيق الإصلاحات الهيكلية. حتى الآن، بدأ البنك المركزي بتخفيف سيطرته على نسب الفائدة، التي قد تتحرر كليا قريبا هذا العام بحسب ما ذكره المحافظ. وتتدخل السلطات من جهتها قليلا في التدفقات النقدية العابرة للحدود، كما اتضح في توسعة نطاق التجارة العام الماضي. الأهم من هذا، معالجة قضية الديون الحكومية المحلية ومصدر الدخل، رغم أن مضاعفة حصة مبيعات سندات الحكومة المحلية ثلاث مرات يعد خطوة إيجابية نحو مزيد من الشفافية.

أخيراً، أشار التقرير إلى أن القيادة الصينية تشرف على تحول اقتصادي تدريجي مهم، بينما تدعم النمو الاقتصادي على المدى القصير بهدف تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي المستهدف لهذا العام بنسبة 7%. حتى الآن، يبدو أن الصين تسير وفق تحقيق هذين الهدفين، لكنها قد تحتاج إلى ضخ المزيد من السيولة من أجل تلبية الهدف الأخير. ونظرا إلى تراجع الضغوط التضخمية، قد تطرح السلطات في البلاد مزيدا من برامج التحفيز سواء على الصعيد المالي أو النقدي، مما سيصب في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي، على اعتبار أن الطلب في البلاد على الطاقة سيكتسب زخما.

رسم بياني توضيحي لمعدلات الصين منذ 2011

■ الصين تخفف الشروط المالية ما يتيح نمواً أعلى في المدى القصير رغم استمرار الإصلاحات

إنفينيتي تختتم المسابقة الإقليمية للمهارات في الشرق الأوسط

لقطة تذكارية من المسابقة

اختتمت إنفينيتي، العلامة التجارية الأسرع نموا في قطاع السيارات الفاخرة بالمنطقة، مؤخرا أول مسابقة إقليمية لقياس مهارات الموظفين والتي تمحورت حول مهارات موظفي المبيعات الذين يؤدون مهامهم في تفاعل مباشر مع العملاء.

أقيمت المسابقة في 5 ابريل بفندق ذي بالاسادون ناوندبي، واختبرت مهارات وخبرات تسعة أبطال (ممثلين عن وكلاء إنفينيتي) من مختلف أنحاء الشرق الأوسط بهدف تحديد أكثر المشاركين كفاءة في مجال المبيعات وأفضلهم تمثيلا لعلامة إنفينيتي التجارية.

وتنافس المشاركون التسعة بكل جدية وندية للفوز بالمسابقة، وكانت منافسة في غاية القوة ليوم كامل حتى ظهرت النتائج النهائية التي حددت مراكز المشاركين. وحصل ممثل الشركة العربية للسيارات على المركز الأول وسجل 83.4 نقطة. وجاء في المركز الثاني ممثل شركة المسعود للسيارات بـ 76.2 نقطة وفي المركز الثالث ممثل شركة يوسف خليل المؤيد وأولاده بـ 74.0 نقطة.

وقام بتسليم الجوائز للفائزين يورغن شميتز، المدير التنفيذي لشركة إنفينيتي الشرق الأوسط، وأديبنقي الدين، نائب المدير العام للمبيعات وتطوير الشبكة، وبيرنا أسينا، مديرة قسم تطوير شبكة الوكلاء والجودة والتدريب.

ركزت المسابقة على عدد من العناصر التي شملت معارف تتعلق بالمنتجات ومعلومات عامة عن السيارات وعمليات المبيعات وتقنيات إنفينيتي والمعلومات المرتبطة بها. وبدأ برنامج اليوم بامتحان تحريري، ثم عرض شامل حول المنتجات وجلسة «سؤال وجواب» لدقيقة واحدة لاختبار قدرة المشارك على شرح مجموعة تقنيات إنفينيتي بالتفصيل.

وقال يورغن شميتز، المدير التنفيذي لشركة إنفينيتي الشرق الأوسط: «كانت المسابقة فرصة رائعة لمشاهدة ممثلي الوكلاء وهم يقدمون مهاراتهم. صممت المسابقة للمساعدة في تدريب فريق المبيعات المميز من كافة أنحاء المنطقة، ونعتقد أن أكاديمية التدريب التابعة لإنفينيتي الشرق الأوسط ستلعب دورا بارزا في توفير أفضل خدمات إنفينيتي لعملائنا ابتداءا بلحظة دخولهم إلى صالة العرض. ومن أهم ما نركز عليه سرعة تعامل فريق المبيعات مع كافة جوانب علامة إنفينيتي التجارية ومنتجاتها حيث يمثل أفراد الفريق النافذة التي نطل من خلالها على عملائنا».

وكانت آخر مراحل المسابقة فعالية «واجه المدرب» حيث واجه كل مشارك من «الأبطال التسعة» المدرب الرئيسي في أكاديمية التدريب والذي طرح مجموعة من الأسئلة الصعبة التي تتم الإجابة عليها خلال زمن محدد. ومُنحت لكل مشارك فرصة «شريان الحياة» ليستطيع من خلالها التشاور مع مدير المبيعات لتحديد إحدى الإجابات. وهدف هذا الجزء من المسابقة إلى بناء وتحسين مستوى العلاقة بين مستشار المبيعات ومديره.

«أوبك» 10 تريليونات دولار.. استثمارات مطلوبة للنفط حتى 2040

توقع عبد الله البدري الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أن تعود سوق النفط الخام إلى التوازن خلال النصف الثاني من العام الجاري، مشيرا إلى أن النصف الأول اتسم باستمرار وفرة إمدادات النفط الخام العالمي بفائض عن الطلب يصل إلى مليوني برميل يوميا. وقال البدري - في النشرة الدورية الأحدث للمنظمة - إن الشهور الماضية شهدت ارتفاعات واسعة للإمدادات من منتجي النفط خارج أوبك موضحا انه منذ عام 2008 ارتفعت إمدادات النفط من الدول خارج المنظمة بنحو ستة ملايين برميل يوميا فيما بقي إنتاج «أوبك» ثابتا عند 30 مليون برميل يوميا.

وأكد البدري أن الطلب على النفط في عام 2014 كان أضعف من المتوقع أصلا في بداية هذا العام، مشيرا إلى أن توقعات نمو الطلب هذا العام أفضل من العام الماضي حيث كان نمو الطلب في العام الماضي مليون برميل يوميا ومن المتوقع أن يصل إلى 1.2 مليون برميل يوميا هذا العام.

وأوضح البدري أن مؤشرات الاقتصاد العالمي تحمل توقعات متفائلة ومتشائمة على السواء إلا أن منظمة أوبك تتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي العالمي في العام الجاري نسبة 3.4 في المائة، مقارنة بـ 3.2 في المائة في 2014.

وأشار الأمين العام لمنظمة أوبك إلى أن صناعة النفط والغاز العالمية مرت بعدد من الدورات والتغيرات التي تؤثر في تكيف وتطور الصناعة، معتبرا أن الفترة الماضية كانت صعبة وتمثل تحديا للسوق والعاملين فيها وليس هناك شك في أن الأشهر التسعة الماضية كانت من أخطر فترات التقلب بعد عدة سنوات من الاستقرار.

وذكر البدري أن المنظمة لا تعتقد أن أساسيات السوق الفعلية يمكن أن تقدم تفسيرا معقولا لخسارة ما يقرب من 60 في المائة من جراء الانخفاض في الأسعار في الفترة بين (يونيو) 2014 و(يناير) 2015. وأوضح البدري أن نشاط المضاربة دون شك كان له دور أساسي في حدوث هذه الأزمة الغريبة والطارئة، مشيرا إلى أن انخفاض الأسعار الحالية كان اختبارا لجميع المنتجين والمستثمرين.

وقال البدري إن الأسعار المنخفضة للنفط تعني أقل الإيرادات للمنتجين ومن ثم يتسبب أقل الإيرادات في إعداد الميزانيات المنقشفة، وأنه على الرغم من قناعة «أوبك» من أن أسعار ستنتعش بدون شك كما حدث بالفعل في الآونة الأخيرة إلا أنه من الواضح أن هذه الصناعة تشهد حاليا تحولات جذرية على المستوى العالمي.

وأشار البدري إلى وقوع عدد من التداعيات السلبية خلال الفترة الماضية جراء انخفاض الأسعار ولعل أبرزها إلغاء عدد من المشاريع أو تأجيلها إلى جانب تنقيح خطط الاستثمار، وخفض التكاليف.

وأضاف البدري أن العالم سيحتاج إلى المزيد من الاستثمارات النفطية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي ستظل مركزا رئيسيا للاستثمارات النفطية، مؤكدا أن الاستثمارات النفطية التي تحتاج إليها السوق تقدر بنحو عشرة تريليونات دولار من الآن وحتى عام 2040. وقال البدري إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بقيمة 21 مليون برميل يوميا في عام 2040 ليسجل 111 مليون برميل يوميا وأن 75 في المائة من النمو في الطلب سيجيء من آسيا وسيظل الشرق الأوسط المورد الرئيسي للنفط والغاز إلى آسيا.

وشدد البدري على ضرورة إدراك الحقائق الراهنة في سوق النفط وأبرزها حدوث متغيرات حيث تعتبر المرحلة الراهنة من أصعب الأوقات التي مرت بها هذه الصناعة، لذا يجب أن ندرك أنه يمكن أن نفعل الكثير إذا ركز على الاهتمام المتوازن بين الوضع الراهن للصناعة وبين ما يمكن أن نفعله في المستقبل وسبل تنمية وتطوير هذه الصناعة الحيوية، وعلى سبيل المثال يجب أن نكثف الجهود من أجل التوصل إلى طرق جديدة لتخفيض التكاليف وتحقيق أكثر كفاءة في ممارسة العمل.

ولفت البدري إلى أهمية تعزيز التعاون بين شركات النفط الوطنية وشركات النفط العالمية ومع شركات الخدمات من أجل التعاون المشترك وتبادل وجهات النظر حول أفضل السبل لضمان مستقبل أكثر ازدهارا لهذه الصناعة.

ونبه إلى ضرورة الحفاظ على مبادرات البحث والتطوير واستمرار تطوير التقنيات التي يمكن أن تساعد في اكتشاف واستخراج وإنتاج احتياطيات النفط والغاز بشكل أكثر فاعلية من حيث التكلفة والتنمية المستدامة.

وأوضح البدري أنه بالنسبة للمنتجين قد يكون من المفيد استغلال انخفاض أسعار النفط لإيجاد حوافز لاستخدام الطاقة بشكل أكثر كفاءة وتنفيذ سياسات تعتمد على تنويع مصادر الطاقة.

وركز البدري على ضرورة أن يهتم أصحاب المصلحة في هذه الصناعة بالرؤية المستقبلية لتطور السوق، مشيرا إلى أنه من المتوقع أن يرتفع الطلب على الطاقة بنسبة 60 في المائة بحلول عام 2040، مع بقاء الوقود الأحفوري مكونا مركزيا في مزيج الطاقة العالمي.

عبدالله البدري